

أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي :

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدم بتاريخ 16 جانفي 2017 من قبل المحامي الأستاذ ***** .

نيابة عن: الشركة الوطنية ***** في شخص ممثلها القانوني مقرها بشارع ***** .

المعقب ضدهما: (1) ***** القاطنة ***** .

(2) شركة ***** للتأمين وإعادة التأمين ***** في شخص ممثلها القانوني مقرها *****

طعنا في الحكم الاستئنافي ع-2516 عدد الصادر عن محكمة الاستئناف ب ***** بتاريخ 12/04/2016 والقاضي نصه نهائيا بقبول الاستئنافين الأصلي و العرضي شكلا و في الأصل بإقرار الحكم الابتدائي و تخطئة المستأنفة بالمال المؤمن و حمل المصاريف القانونية عليها و تغريمها لفائدة المستأنف ضدها ب300 دينار لقاء أتعاب التقاضي و أجره محاماة.

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب المبلغة نسخة منها إلى المعقب ضده بتاريخ 03/02/2017 وعلى نسخة الحكم المطعون فيه و جميع الإجراءات و الوثائق المقدمة في الأجل القانوني طبق مقتضيات الفصل 185 من مجلة المرافعات المدنية و التجارية.

وبعد الاطلاع على التقرير الذي تضمن الرد على تلك المستندات المقدم من قبل محامي المعقب ضده و الرامي إلى رفض مطلب التعقيب أصلا.

وبعد الإطلاع على ملحوظات النيابة العمومية لدى هذه المحكمة والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه أصلا وحجز معلوم الخطية المؤمن.

وبعد الاطلاع على أوراق القضية والمفاوضة بحجرة الشورى صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث إستوفى مطلب التعقيب جميع شروطه وصيغته القانونية الواردة بالفصل 175 وما بعده من م.م.ت مما يتجه معه قبوله من جهة الشكل.

من حيث الأصل:

حيث تفيد وقائع القضية كما أوردتها الحكم المنتقد والأوراق التي إنبنى عليها قيام المدعية في الأصل (المعقب ضدها الآن) عارضة أنها تعرضت بتاريخ 20/06/2012 إلى حادث اختناق بسبب حلة التسمم من مادة الكلور من معمل الحلفاء للشركة الطالبة على ذلك الأساس التعويضات المالية للأضرار الحاصلة لها وما أنفقت من مصاريف.

وحيث قضت محكمة البداية صلب حكمها ع1829 دد بتاريخ 04/06/2015 ابتدائيا بإلزام المدعى عليها الشركة الوطنية ***** و الورق ب ***** بأن تؤدي للمدعية المبالغ المالية التالية:

- (1) 800.000 دينار لقاء ضررها المادي.
 - (2) 400.000 دينار لقاء ضررها المعنوي
 - (3) 160.000 دينار لقاء أجره الاختبار ومصاريف علاج.
 - (4) 24.000 دينار لقاء أجره الاستدعاء وأجره الاختبار.
 - (5) 300 دينار لقاء مصاريف تقاضي وأجره محاماة وحمل المصاريف القانونية على المحكوم ضده وإخراج شركة للتأمين وإعادة التأمين *****.
- وحيث استأنفت المطلوبة ذلك الحكم بواسطة نائبها.

وبعد استيفاء الإجراءات القانونية قضت محكمة الدرجة الثانية بالحكم المضمن بالطالع.

وحيث تعقبت المستأنفة ذلك القرار بواسطة نائبها ناعيا عليه ما يلي:

! الخطأ في تطبيق القانون :

قولا بأنه لثبوت المسؤولية لا بد من ثبوت العلاقة السببية بين المضررة والأشياء التي في حفظ منوبته وأن ملف قضية الحال خال مما يفيد العلاقة السببية المشار إليها وأن نص الفصل 96 إ.ع واضح لا يقبل التأويل وأن شرط قيام المسؤولية هو وجود العلاقة السببية بين الفعل الضار والمضررة وطالما

لم تتبين العلاقة الحاصلة للمعقب ضدها فلا يمكن تحميل المسؤولية لمنوبته ومطالبتها بأداء التعويضات وتكون محكمة الحكم المنتقد قد خرقت الفصل 96 إ.ع وكان حكمها حريا بالنقض وطلب النقض والإحالة.

المحكمة:

حيث وبقطع النظر عن المطعن المثار من قبل الطاعنة فإنه تبين أن محضر الجلسة ممضى من قبل قاضيين فقط.

حيث اقتضى الفصل 121 م.م.م.ت أن المفاوضة تكون سرية دون أن يحرر فيها أثر كتابي و لا يشارك فيها غير القضاة الذين تلقوا المرافعة و عندما تحصل الأغلبية تحرر لائحة من نص الحكم و مستندات يمضيها القضاة المتفاوضون و لا تكون لهذه اللائحة صيغتها النهائية إلا بعد النطق بها بجلسة علنية يحضرها جميع القضاة الذين أمضوها.

وإذا تعذر على أحد القضاة لمانع شرعي الحضور بجلسة التصريح بالحكم بعد تمام المفاوضة و إمضاء لائحة الحكم فإنه يقع التصريح بالحكم بمحضر القاضيين الباقيين.

وإذا لم يمض القاضي المتغيب لأئحة الحكم أو كان السبب المانع يتعلق بزوال صفته فإنه يجب إعادة الترافع في القضية.

حيث أن إمضاء لأئحة نص الحكم من طرف القضاة المتفاوضين إجراء وجوبي على المحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها لمساسه بأحكام الإجراءات الأساسية.

وحيث ولئن تضمن محضر جلسة الحكم التنصيص على جميع أعضاء الهيئة الحاكمة إلا أن إقتصاره على إمضاء عضويين فقط يوجب النقض لذلك السبب القانوني و لوحده.

وحيث و الحالة تلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه و إحالة ملف القضية على محكمة الإستئناف ب***** لإعادة النظر فيها من جديد بهيئة أخرى.

ولهاته الأسباب:

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة ملف القضية على محكمة الإستئناف ب***** للنظر فيها من جديد بهيئة أخرى و إعفاء الطعنة من الخطية و إرجاع معلومها المؤمن إليها و الإذن لها بسحب المال المؤمن بموجب وقف التنفيذ.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الجمعة 14 أفريل 2017 عن الدائرة المدنية (19) برئاسة ***** و عضوية ***** و ***** بحضور الإدعاء العام ***** و بمساعدة كاتب الجلسة *****.

وحرر في تاريخه